الأمم المتحدة

S/PV.4247

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٤٧**

الخميس، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ٠٠/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد مارسيكو
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد تقيا
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد دوفال
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد موليما
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مينتون

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2000/1156)

00-79719 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

بيان من الرئيس فيما يتعلق بإغلاق محطة تشيرنوبيل للقوى النووية

الرئيس (تكلم بالروسية): قبل أن نتناول البند المدرج في جدول أعمال جلسة اليوم، أود أن أرحب ترحيبا حارا بقرار أوكرانيا إغلاق محطة تشيرنوبيل للقوى النووية يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

إن هذا لم يكن قرارا بسيطا بالنسبة لأوكرانيا، وهو إسهام هام في الأمان النووي الإقليمي والعالمي، وخطوة كبرى نحو التغلب على الآثار المدمرة لكارثة تشيرنوبيل لصالح كل البلدان المتأثرة بها. ونحن مقتنعون بأن مساعدة ودعم المجتمع الدولي المستمرين لجهود أوكرانيا هامين في إيجاد حل للمشاكل الإيكولوجية، والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بإغلاق محطة تشيرنوبيل للقوى النووية.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2000/1156)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أقترح، بموافقة المجلس دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد ليونارد شي أوكيتونو.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شي أوكيتونو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية S/2000/1156.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2000/1182 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى التغييرات التالية التي ينبغي إدخالها على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2000/1182 بصيغتها المؤقتة.

في الفقرة ٧ من المنطوق.

(تكلم بالانكليزية)

”في أقاليم شرقية“

(تكلم بالروسية)

ينبغي أن تصبح

تكلم بالانكليزية)

”في الأقاليم الشرقية“

(تكلم بالروسية)

في نسخ اللغات المناسبة.

الفقرة ٨ من المنطوق، ينبغي أن يكون نصها كما يلي بعد كلمة مبانداكا.

(تكلم بالانكليزية)

''في الوقت المناسب، ورهنا باقتراحات يقدمها في إطار الفقرة ٧ أعلاه، وفي مناطق أخرى قد يراها ضرورية، بما في ذلك في غوما أو بوكافو''.

(تكلم بالروسية)

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2000/1186 التي تحتوي نص رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا.

المتكلم الأول المدرج على قائمتي هو وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية معالي السيد ليونارد شي أوكيتونو، وأعطيه الكلمة.

السيد شي أوكيتونو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): في الوقت الذي يوشك فيه مجلس الأمن أن يعتمد مشروع قرار هام بشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يسرني أولا بالنيابة عن الوفد المرافق لي وباسمي شخصيا أن أهنئكم – سيدي الرئيس – تهنئة حارة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن.

يسعدنا أن يترأس المجلس ممثل بلد شقيق ألا وهو الاتحاد الروسي – وهو بلد توجد بينه وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية علاقات قديمة العهد من التقدير والاحترام المتبادلين – في هذا اليوم الذي سيشهد اتخاذ المجلس لقرار سيكون له أثر هام على بلادي في القريب العاجل.

بكل تواضع، جئت هنا لأنقل إلى أعضاء المجلس التحيات الحارة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والشعب الكونغولي الذي دمرته حرب عدوانية تدور رحاها منذ أكثر من عامين ونصف العام يشنها ائتلاف مسلح مكوّن من ثلاثة بلدان مجاورة. ووفدي يود أيضا أن يعرب عن امتناننا العميق للأمين العام، السيد كوفي عنان، لما يبذله من جهود ملحوظة ودؤوبة في محاولة لوقف العدوان المسلح على بلادي، كما أننا نحييه على المساهمة القيِّمة لتقريره الخامس بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن حضورنا هنا لهذه الجلسات شاهد قوي وصادق على التزام الحكومة والشعب الكونغوليين – رغم الانشقاقات المختلفة – بالتوصل إلى حل سلمي وتفاوض للأزمة التي تمزق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتهدد الاستقرار والتنمية في بلدان منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية – وفي كل أفريقيا. ونحن على قناعة بأن جزءا من الحل للمأساة التي يعاني منها الشعب الكونغولي كل يوم إنما هو في أيدي مجلس الأمن، الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، لذلك، نعرب عن أملنا في إمكانية التوصل إلى حل سريع وملائم يراعي مصالح الأطراف المتناحرة. وذلك يعني من جهة إعادة تقرير سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدة أراضيها – وهما من الحقوق الأساسية التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة – وكذلك وقف الانتهاكات الجماعية والصارخة لحقوق الإنسان وغيرها من الفظائع التي ترتكب بحق السكان المدنيين، ووقف سلب موارد البلاد فوق الأرض وتحت الأرض على السواء. ويعني من جهة أخرى التصدي للشواغل الأمنية لرواندا وأوغندا وبوروندي.

وفي هذه المرحلة من بياني، اسمحوا لي أن استعرض آخر المبادرات الدبلوماسية التي اتخذها رؤساء الدول

الأفريقية فـي محاولـة لإحياء عملية لوسـاكا التي في سـبيلها إلى التوقف مـن حيـث تحقيـق الأهـداف الرئيسـية ألا وهـي انسـحاب قـوات الغـزو مـن أراضـي جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية وكفالة الأمن في رواندا وأوغندا وبوروندي. وفي الواقع، فقد بذل رؤساء الـدول الأفريقيـة خـلال الشـهرين الماضيين جهودا دبلوماسية مكثفـة سـعيا إلى التوصـل إلى تسوية سلمية وسريعة لوضع حد للحرب التي تجتاح جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن بين هذه الجهود قد نشير على وجه الخصوص إلى القمتين المعقودتين في مابوتو بناء على مبادرة من رئيس جنوب أفريقيا، تابو موبيكي، ورئيس موزامبيق، جوشيم شيسانو، والاجتماعين المتصلين بهما المعقودين في بريتوريا فيما بين وزراء الدفاع ورؤساء أركان جيوش جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي ورواندا وجمهورية جنوب أفريقيا.

وفي ختام قمة مابوتو الأولى، قرر رؤساء الدول المشاركين فيها بدء انسحاب كل قوات الأطراف من المواقع المحددة في خطة فك الارتباط المعتمدة في ٨ نيسان/أبريل في كمبالا. ومن الجدير بالذكر، أن أوغندا ورواندا، كما يؤكد الأمين العام في آخر تقرير له لمجلس الأمن، كانتا قد التزمتا بصرامة بالانسحاب من ١٥ كيلومترا آخر بعد المواقع المقترحة في هذه الخطة. وكانت رواندا قد أعلنت رسميا قرارها بالانسحاب من ٢٠٠ كيلومتر آخر في حين التزمت رواندا من جانبها، متكلمة من خلال رواندا في اجتماع بريتوريا الأول، بالانسحاب من مسافة تصل إلى ١٠٠ كيلومتر.

وأخيرا، أنشأ رؤساء الدول لجنة تتألف من وزراء الدفاع ورؤساء أركان جيوش جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي ورواندا وجمهورية جنوب أفريقيا وأسندوا إليها مهمة وضع خطة لانسحاب رواندا وأوغندا ووضع آلية لنزع سلاح الجماعات المسلحة. وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعين واستعرضت خطتين قدمتا على التوالي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وهاتان الخطتان تدعمان أهداف فك ارتباط القوات على الأرض لإقامة وقف إطلاق نار فعال، وانسحاب القوات الرواندية والأوغندية من الأراضي الكونغولية، ووزع قوة عازلة بطول الحدود المشتركة، ونزع سلاح الجماعات المسلحة. ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن الطرفين لم يتفقا بعد على الترتيب الذي وفقا له ستنفذ هذه الأنشطة.

وخلال قمة مابوتو الثانية المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر الأخير، بحث الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية رؤساء دول جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي، ورواندا، وأوغندا، وموزامبيق وممثلان عن ناميبيا وأنغولا والممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة البعثة. وفي ختام هذه القمة أكد رؤساء الدول من جديد دعمهم لخطة كمبالا لفك الارتباط وأسندوا إلى البعثة مهمة الإشراف على تنفيذها على أرض الواقع.

أود أن أؤكد للمجلس رسميا أننا نتعاون بشكل دقيق مع البعثة لكي تتمكن من الاضطلاع بمهمتها بنجاح - وهو تأكيد قدمه علنا فخامة السيد لوران دزيريه كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية للممثل الخاص للأمين العام. وفي وقت لاحق وخلال اجتماع ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر المعقود في لوساكا، اعتمدت بالإجماع اللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا، الخطط الفرعية لفك الارتباط. وباستثناء أحد رؤساء أركان الجيش، وقّع رؤساء أركان جيوش كل الأطراف هذه الخطط في هراري في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

ومن الجدير بالملاحظة أنه قد عقدت بالإضافة إلى قمة مابوتو، اجتماعات في كينشاسا وطرابلس في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. وفي اجتماع عقد في كينشاسا تحت رئاسة رئيس غابون، عمر بانغو، وبمشاركة رؤساء دول أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو (برازافيل) وكذلك رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية، أدان المشتركون الآثار الضارة على البلدان المجاورة والمخاطر التي تنجم عن اندلاع الاضطرابات في المنطقة دون الإقليمية بأسرها، كما طلبوا من رواندا وأوغندا الانسحاب على الفور من جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمكين الكونغوليين أنفسهم من حل مشاكلهم السياسية الداخلية بدون تدخل أجنبي بأي شكل من الأشكال. وفضلا عن ذلك طُلب إلى البعثة خلال هذه القمة الاضطلاع بدور أكبر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، عقد الرئيس معمر القذافي مؤتمر قمة في طرابلس في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر شارك فيه بفعالية رؤساء رواندا، وأوغندا، ومالي، وزمبابوي، مع ممثلين عن أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا. وفي ختام هذه الاجتماعات، اتفق المشاركون على نشر قوة أفريقية محايدة على الفور لضمان أمن حدود رواندا وأوغندا وتحديد حجم الجماعات المسلحة الموجودة حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية نزع سلاحها. بل ذكرت أيضا عدة بلدان هي: مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا وليبيا، بوصفها بلدانا مساهمة بينما تقوم الأمم المتحدة بإدارة القوات على الأرض وتمويلها والإشراف عليها.

وكما سيلاحظ أعضاء مجلس الأمن دون شك، فإن الغرض من هذه القمم والاجتماعات هو انسحاب جيوش رواندا وأوغندا على الفور ودون شرط، وإرساء مبدأ نشر قوات عازلة محايدة على طول الحدود المشتركة لكفالة أمن أوغندا ورواندا وبوروندي - ريثما يتم تنفيذ إنشاء آلية رصد يمكن أن تحول دون تكرار هذا النوع من الأزمات التي نعاني منها حاليا.

علينا إذن أن نشكر بصدق وقوة كل القادة الأفارقة وغيرهم من الشخصيات البارزة الذين واصلوا العمل دون كلل لإعادة السلم إلى بلادنا. وما يهمنا هو استعادة سيادتنا ووحدة أراضينا، ولذلك، من الأساسي أن تنفذ الخطط الفرعية لفك الارتباط على الفور وفقا للجدول الثلاثي المراحل المعتمد في هراري، وأن تتلو هذه الخطط، خطة لانسحاب قوات رواندا وأوغندا.

ومع ذلك، من واجبنا أن نسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى المناورات التي تستطيع أن تقوم بها الأطراف المعارضة للوسائل السلمية، التي يمكنها أن تتعمد خلق حالة من عدم الأمن على خط المواجهة عن طريق استئناف القتال من جديد بحيث يتأخر نشر المراقبين المحايدين وقوات الأمم المتحدة.

ومن المزايا التي يتسم بها تقرير الأمين العام أنه يسعى إلى تهيئة السبل لاستعادة السلام الدائم في بلادنا. وتعتقد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن التغلب على الأزمة يستوجب المزيد من تدخل الأمم المتحدة، من خلال أمينها العام، وبالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والزعماء في المنطقة، من أجل اتخاذ مبادرات أفريقية ترمي إلى البدء مجددا بعملية السلام. ولهذه المبادرات الأفريقية ميزة مزدوجة، وهي الاستجابة لشواغل الأمن المتعلقة برواندا وأوغندا، وتلبية الحاجة إلى استعادة سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

وفيما يتعلق بالبحث عن السلام، بينما من الصحيح أنه يجب نزع سلاح الجماعات المسلحة، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تشعر أنه مما لا ينصح به،

بل ومن المستحيل عسكريا، تنفيذ هذا الإجراء في وجود قوات رواندا وأوغندا وبالمشاركة الفعالة من جانبها، فقد تغريها هذه الفرصة فتستغلها للانتقام من المدنيين الكونغوليين، الذين يقاومون مقاومة مشروعة احتلال أراضيهم. وفي هذه الظروف، تصبح رواندا وأوغندا حكمين وطرفين في هذه الحالة في نفس الوقت.

ولهذا، تؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراء نشر قوة متداخلة محايدة على الحدود المشتركة. وفي هذا الصدد، تتعهد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالعمل على تيسير مهمة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق ضمان حرية حركتها في جميع أنحاء أراضينا. وفضلا عن ذلك، نلتزم بالتعاون مع البعثة في النشر السريع لقوات الأمم المتحدة، ونحث رواندا وأوغندا على أن تفعلا نفس الشيء، وبخاصة بتنفيذ أحكام القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الذي يطالب بالانسحاب الفوري والكامل لقوات أوغندا ورواندا من كيسنغاني، واحترام تجريد المدينة والمناطق المجاورة لها من السلاح.

وفيما يتعلق بالحوار فيما بين الكونغوليين، يشرفنا أن نؤكد أن رئيس دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال مقتنعا بضرورة إجراء مصالحة بين الكونغوليين. وفضلا عن ذلك، اتخذ رئيس الجمهورية مؤخرا الخطوات الأولى من هذا الاتجاه، باجتماعه في تاريخ مبكر من هذا الشهر بالمعارضة الداخلية غير المسلحة لترتيب لقاء بين الحكومة وجميع أطراف المعارضة الكونغولية من المحدد أن ينعقد في النصف الثاني من الشهر في ليبرفيل. وهذا حدث في غاية الأهمية بالنسبة لنا، فهو يفتح الطريق إلى المصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتطلب هذه المبادرة الدعم المالي والسوقي في المجتمع الدولي، ووجود مراقبين محايدين.

وهذا دليل واضح على تصميم الحكومة على تشجيع إجراء حوار فيما بين الكونغوليين في إطار الاحترام الصارم لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. ومن نافلة القول إن الحوار الكونغولي الحقيقي لا يمكن الاضطلاع به على نحو صحيح وهادئ إلا في غياب تدخل رواندا وأوغندا. إذ أنه لما كان نظام الحكم في هذين البلدين هو نظام شمولي، فإنهما غير مؤهلين لرعاية عملية إرساء الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، نغتنم هذه الفرصة لكي نعلن أن رئيس الجمهورية قد قرر الإفراج عن جميع من يسمون بسجناء الضمير، لكي يسمح لجميع الأطراف السياسية بحضور اللقاء في ليبرفيل. وبعد كل الجهود التي بذلتها حكومتنا لتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية بين أبناء وبنات جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيمكن للمجلس أن يمارس الضغط على رواندا وأوغندا لكي تتركا المقاطعات التي يوجد فيها الكونغوليون، وتستجيبا إلى اللقاء الذي يعتبر بالفعل مقدمة للحوار فيما بين الكونغوليين.

وخلال بياننا، ذكَّرنا بالمبادرات الدبلوماسية التي اتخذها رؤساء الدول الأفارقة لإخراج اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار من الطريق المسدود. وجمهورية الكونغو الديمقراطية تتوقع الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات المسلحة التابعة لرواندا وأوغندا وبوروندي من أراضيها الوطنية. ويمكن أن تكون الخطوة الحاسمة الأولية تنفيذ الجدول الزمني الثلاثي المراحل للخطط الفرعية لفض الاشتباك الذي اعتمد في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في هراري.

ونشر قوة تداخل على الحدود المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، يفي بشواغل جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، تدعم حكومتنا

هذه الخطط، التي قبلتها رواندا وأوغندا دون تحفظ. ولهذا، ندعو الأمم المتحدة إلى زيادة مشاركتها في جميع المبادرات الأفريقية الرامية إلى توفير حافز جديد لعملية السلام.

وتحقيقا لهذا الغرض، من الملح أن يستفيد المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، من الخطط الفرعية لفض الاشتباك، المعتمدة في هراري، عن طريق الإذن بنشر القوات المحايدة، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، على الخط الأمامي، وفي مدن الحدود الكونغولية بوكافو، وغوما، وبونيا، وأوفيرا.

ونشعر بالارتياح للعلاقات الممتازة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة وحكومتنا، ونغتنم هذه الفرصة لكي نرحب بجهود السفير كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية لاستعادة السلام في بلدنا. ونعرب عن أملنا في أن يتضمن القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن أحكاما تسمح للبعثة بأن تضطلع بولايتها على نحو فعال.

ولا يمكننا أن نختتم هذا البيان دون أن نشيد إشادة حارة بالأعضاء الذين ستنتهي مدة عضويتهم في مجلس الأمن، وأن نتقدم لهم بخالص شكرنا على جهودهم الدؤوبة لاستعادة السلام في بلادنا. وحكومتنا وشعبنا يشعران بعميق الامتنان لهم ويقدمان لهم كل تقديرنا.

ولا نزال مقتنعين بأن الأعضاء الجدد الذين سيجري الترحيب بهم في المجلس في الشهر القادم سيظهرون نفس الحماس والتفاني بغية السماح لشعبنا، الذي عانى معاناة بدنية وروحية رهيبة، بأن يستعيد كل كرامته.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى بلادي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/2000/1182) المعروض عليه، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالروسية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا، بوصفه القرار ١٣٣٢ (٢٠٠٠).

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.